التعاون الصيني العربي في العصر الجديد:
الإنجازات والفرص والآفاق

معهد أبحاث شينخوا

智库报告--阿文版.indd 1 2026/4/29 上午9:17

الفهرس

المقدمة ١

الفصل الأول:

التعاون بين الصين والدول العربية يؤتي ثماره ٣

أولا: إطار أكثر ديناميكية للابتكار ٤

ثانيا: إطار موسع للتعاون في الاستثمار والمالية ٦

ثالثا: إطار متعدد الأوجه للتعاون في مجال الطاقة ٨

رابعا: إطار أكثر توازنا للعلاقات الاقتصادية والتجارية متبادلة المنفعة ٩

خامسا: إطار أوسع للتبادلات الشعبية ١١

الفصل الثاني:

الفرص والتحديات أمام تعميق التعاون الصيني العربي ١٤

أولا: آفاق واسعة للتعاون الاقتصادي والتجاري العملي ١٤

ثانيًا: إمكانات غير محدودة للتواصل الإنساني والثقافي والتبادل الحضاري ١٦

ثالثًا: آفاق رحبة للتعاون في معالجة القضايا الساخنة ١٧

الفصل الثالث:

دفع بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك بوتيرة متسارعة ١٩

أولا: التضامن والتآزر من أجل بناء مستوى جديد من الثقة الإستراتيجية المتبادلة سوية ٢٠

ثانيا: المساواة والمنفعة المتبادلة من أجل صياغة نمط جديد للتعاون العملي ٢٠

ثالثا: الشمول والتعلم المتبادل من أجل كتابة فصل جديد في الحوار بين الحضارات ٢٢

رابعا: تنسيق وثيق واستحداث بُعد جديد للحوكمة العالمية ٢٣

الخاتمة ٢٥

智库报告--阿文版.indd 4 2026/4/29 上午9:17

المقدمة

"يتواصلون ويتبادلون عبر الصحاري والبوادي عاما بعد عام، ويبحرون بسفنهم الشراعية ليلا ونهارا في البحار الشاسعة"، هذه عبارة تصف المشهد قبل آلاف السنين، حين كانت الصين تتبادل الخيرات والمنافع مع الدول العربية، عبر طريق الحرير البري وطريق التوابل البحري، لتنسج الحضارتان العظيمتان أسطورة خالدة عن أن "الصديقين لا تفصلهما المسافات البعيدة طالما بينهما التعارف والتفاهم".

تمضي عجلة الزمن، ولكن يظل التواصل قائمًا لا ينقطع. فعلى مر آلاف السنين، تزايدت الثقة المتبادلة بين الصين والدول العربية في خضم حركة التجارة والسفر، وساند الجانبان الصيني والعربي بعضهما البعض في كفاحهما من أجل الظفر بالتحرر الوطني، وتعاونا لتحقيق المصالح المشتركة في مواجهة العولمة الاقتصادية، وتمسّك الجانبان بالمبادئ في ظل تحولات المشهد الدولي، لتتبلور بذلك روح الصداقة الصينية العربية القائمة على "التضامن والتآزر والمساواة والمنفعة المتبادلة والشمول والاستفادة المتبادلة"، لتصبح نموذجًا رائدًا للتكاتف والتعاون بين الدول النامية.

شارك الرئيس الصيني شي جين بينغ مع القادة العرب في ديسمبر ٢٠٢٢ في حضور القمة الصينية العربية الأولى، واتفق الجانبان الصيني والعربي على بذل جميع الجهود الممكنة في سبيل بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك في العصر الجديد، لتدخل العلاقات الصينية العربية بذلك حقبةً جديدةً من التطوير الشامل والمتعمّق. في مايو ٢٠٢٤، صرح الرئيس شي جين بينغ، في الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي، بأن الصين مستعدة للعمل مع الجانب العربي لتشكيل "الأطر الخمسة للتعاون"، وتسريع وتيرة بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك.

ثمة مقولة تقول: "السير على الدرب الصحيح، يتحقق النجاح وتُنجز المهام". تحت قيادة الرئيس شي جين بينغ والقادة العرب، شهدت الثقة الاستراتيجية المتبادلة بين الجانبين الصيني والعربي تعزيزا متواصلا، كما ترسّخت أواصر التعاون بشكل أعمق، لتتشكل بذلك صورة لتعاون قائم على المزايا التكاملية والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك. وتتعاون الصين والدول العربية بشكل وطيد لتنفيذ "الأعمال الثمانية المشتركة" للتعاون العملي و"الأطر الخمسة للتعاون"، هذا إلى جانب بذل جهود حثيثة في سبيل تعزيز بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك. وقد حافظت الصين على مكانتها كأكبر شريك تجاري للدول العربية لسنوات متتالية، وأبرم الجانبان الصيني والعربي وثائق تعاون في إطار البناء المشترك لـ"الحزام والطريق"، محققةً تغطية كاملة، كما أن التنسيق بين الجانبين في مجالات التكنولوجيا والمالية والطاقة يشهد تعمّقًا مستمرًا، ويزداد زخم التقارب بين الشعوب من خلال التبادلات الإنسانية في مجالات مثل التعاون التعليمي والتواصل الشبابي والتبادل السياحي وغيرها من المجالات الأخرى.

智库报告--阿文版.indd 1 2026/4/29 上午9:17

إن التعاون الصيني العربي يمتد إلى مجالات أوسع، ويتجه نحو مستويات أعمق، ويتخذ أنماطا أكثر تنوعًا، ليجني بذلك كم أكبر من الثمار اليانعة، ويواصل كتابة فصول جديدة في مسيرة التنمية المشتركة.

يشهد العالم في الوقت الراهن تحوّلات عميقة لم يسبق لها مثيل منذ قرن من الزمان، ويتزايد زخم التنمية المشتركة للدول العربية، ومع ذلك يظل الشرق الأوسط هو المنطقة التي يتركّز بها الكم الأكبر من بؤر القضايا الساخنة على مستوى العالم. في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، شنّت الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل هجومًا عسكريًا مشتركًا على إيران، ولا تزال تداعيات الحرب آخذة في التمدّد، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حاد في المخاطر الأمنية بالدول العربية.

تعاني دول منطقة الشرق الأوسط من ويلات الحروب، وتتكبّد معاناة النزوح، ما يجعل الشعوب العربية تتطلّع إلى السلام والتنمية بصورة أكثر إلحاحًا، ويزداد علو الأصوات المنادية بالعدالة والإنصاف. في ظل هذه الأوضاع، يأتي بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك في العصر الجديد ليجسّد الرغبة المشتركة للجانبين الصيني والعربي في فتح آفاق جديدة للعلاقات وخلق مستقبل أفضل للعالم. إن هذا لن يمنح السلام في الشرق الأوسط مزيدًا من الاستقرار فحسب، بل وسيضفي قدرًا أكبر من اليقين على عالم يعيش في حالة من الاضطراب، الأمر الذي يعود بالنفع على الشعبين الصيني والعربي، ويسهم في دفع عجلة التقدّم البشري.

يُصادف عام ٢٠٢٦ الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية. نحن على ثقة بأن الجانبين الصيني والعربي سيواصلان العمل في المستقبل على نقل الثقة الاستراتيجية المتبادلة إلى مستويات جديدة، وذلك اعتمادًا على دبلوماسية رؤساء الدول؛ وسيعمل الجانبان على تعزيز المنفعة المتبادلة والفوز المشترك من خلال البناء المشترك عالي الجودة لمبادرة "الحزام والطريق"، الأمر الذي بدوره يدفع مسيرة البناء الحديث للصين والدول العربية نحو آفاق جديدة؛ وسيلتزم الجانبان برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام لدعم السلام والاستقرار الإقليميين وإحراز تقدّم جديد في معالجة القضايا الساخنة في منطقة الشرق الأوسط؛ وسيقومان بتعميق التواصل الحضاري والتعلّم المتبادل، وذلك بإعلاء القيم الإنسانية المشتركة، ما يقود التبادلات بين الحضارتين الصينية والعربية نحو مرحلة جديدة؛ وسيتمسك الجانبان بمفهوم الحوكمة العالمية القائم على التشاور والتعاون والمنفعة للجميع، وذلك لحماية التعددية الحقيقية، وتوجيه دفة النظام الدولي نحو اتجاه جديد يتميّز بقدر أكبر من العدالة والعقلانية.

الفصل الأول:

التعاون بين الصين والدول العربية يؤتي ثماره

يحرص الجانب الصيني على العمل مع الجانب العربي، انطلاقا من المساواة والمنفعة المتبادلة، على بناء العلاقات الصينية–العربية كنموذج يحتذى به للتعاون في بناء "الحزام والطريق" بجودة عالية. إن روح طريق الحرير التي تم توارثها جيلا بعد جيل ترشد التعاون الصيني–العربي ليواكب العصر، بما يعود بالخير على شعوب الجانبين على نطاق واسع. في العالم الذي نعتمد فيه بعضنا على بعض، نحن على استعداد للعمل مع الجانب العربي على مواصلة تعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية، ومواصلة ترسيخ أسس التعاون في مجالات النفط والغاز والتجارة والبنية التحتية، والإسراع في تكوين نقاط النمو الجديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والاستثمار والتمويل والطاقة الجديدة، بغية السير على طريق الابتكار والخضرة والازدهار بشكل مشترك.

—— من خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ في مراسم افتتاح
الاجتماع الوزاري الـ١٠ لمنتدى التعاون الصيني–العربي

منذ نجاح انعقاد القمة الصينية العربية الأولى في عام ٢٠٢٢، والجانبان الصيني والعربي يعملان على التنفيذ الكامل لنتائج القمة و"الأعمال الثمانية المشتركة" للتعاون العملي، انطلاقا من بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك في العصر الجديد، وهو ما يقود التعاون في مختلف المجالات نحو التعمّق والتطبيق الفعلي على أرض الواقع، لتتجلّى في هذا التعاون سمات بارزة وهي: "التوجيه الاستراتيجي القوي، والنتائج العملية المثمرة، والتوسّع الشامل في مجالات التعاون، والأسس الإنسانية والثقافية العميقة الجذور. "مع تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي، وتزايد النزعة الحمائية، والتغيّرات العميقة في المشهد الجيوسياسي، وقّعت الصين وثائق تعاون في إطار البناء المشترك لـ"الحزام والطريق" مع جميع الدول العربية الاثنتين والعشرين ومع جامعة الدول العربية. وقامت الصين بمواءمة استراتيجيات التنمية مع العديد من الدول العربية، كما حافظت العلاقات الصينية العربية على أداء رفيع المستوى، وظلّت الثقة الاستراتيجية المتبادلة في تعمّق مستمر، لتتحوّل بذلك إلى نموذج تحتذي به الدول النامية فيما يتعلّق بالتعاون السلمي، والانفتاح والتسامح، والتعلّم المتبادل، وتحقيق المنفعة المتبادلة والفوز المشترك.

智库报告--阿文版.indd 3 2026/4/29 上午9:17

أولا: إطار أكثر ديناميكية للابتكار

في الوقت الحالي، يشهد العالم وتيرة سريعة غير مسبوقة للثورة التكنولوجية والتحوّلات الصناعية، وأضحى الابتكار محركًا رئيسيًا لتنمية العالم، كما بات مفتاحًا جوهريًا لدفع التنمية المستدامة للدول. بدورها تسعى الدول العربية جاهدةً إلى تعزيز التنويع الاقتصادي، وأصبحت في حاجة، بصورة أكثر إلحاحًا، إلى التعاون في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والتنمية الخضراء منخفضة الكربون. من جانبها، تتمتّع الصين بخبرات متراكمة في مجال الابتكار التكنولوجي، وفي الوقت ذاته تعمل جنبًا إلى جنب مع الدول العربية لدفع البحث والتطوير التقني، وتحويل المخرجات العلمية والتكنولوجية إلى تطبيقات عملية، وتنفيذ المشروعات الصناعية. إلى جانب هذا، حقّق الجانبان الصيني والعربي مجموعة من الإنجازات التعاونية البارزة في مجالات مثل: البنية التحتية الرقمية، والطاقة النظيفة، والتصنيع المتقدّم، وتكنولوجيا الفضاء، الأمر الذي يسهم تدريجيًا في تشكيل نمط تعاوني قائم على الابتكار، يتمتّع بمزيد من الحيوية والمرونة والاستدامة، ويضخ باستمرار طاقات علمية وتكنولوجية تخدم بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك في العصر الجديد.

إن التعاون بين الصين والدول العربية في مجال الابتكار قد حقّق اختراقات متعددة ونتائج ملموسة، ليصبح هناك مجموعة من المشاريع البارزة التي تم تنفيذها على أرض الواقع، واستطاعت أن ترسّخ أقدامها، ليجني الشعبان الصيني والعربي ثمار الابتكار بشكل حقيقي وملموس. ففي السعودية، استطاعت محطة الشعيبة للطاقة الشمسية، التي شيّدتها شركات صينية، أن تدخل بالفعل حيز التشغيل، لتمد آلاف المنازل المحلية بالطاقة النظيفة. وفي مصر، كان المشروع التجريبي لخفض الفقد في شبكة توزيع الكهرباء بجنوب القاهرة، الذي تنفذه شركة شبكة كهرباء جنوب الصين الدولية، قد نجح في تحقيق نتائج مجدية من حيث ترشيد الطاقة وخفض الفاقد الكهربائي، حيث بلغ متوسط خفض الفاقد اليومي من الكهرباء حوالي ١٥ ألف كيلوواط/الساعة. أما في الإمارات، أصبح من الممكن رؤية السيارات الكهربائية الصينية الصنع في كل مكان، كما أن سيارات الأجرة ذاتية القيادة، التي تشارك الشركات الصينية في تشغيلها، قد بدأت في تقديم خدماتها للجمهور، هذا إلى جانب استخدام الطائرات المسيّرة الصينية الصنع في خدمات توصيل الطلبات، ما يجسّد الاندماج العميق بين الابتكار التكنولوجي وخدمات المواطنين.

تعمل الصين مع الدول العربية على اقتناص الفرص الجديدة المتعلقة بالابتكار التكنولوجي، وتعزيز اندماج الصناعات الخاصة بالجانبين والارتقاء بها، ما أسفر عن خلق عدد من النماذج التعاونية الرائدة عالية الجودة في مجالات مثل: نقل التكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي، والحدائق التكنولوجية، وتقنيات الفضاء.

ــ **جهود نقل التكنولوجيا تحقّق نتائج ملحوظة.** حرصت الصين على تزويد الجانب العربي بالتقنيات المتقدّمة الملائمة، ما أسهم في تعزيز القدرات الذاتية للدول العربية على الابتكار التكنولوجي، ودعّم توطين المخرجات التكنولوجية، وأوجد حلولًا لمشاكل واقعية تواجهها الدول العربية في مسيرة تنميتها. ومن الأمثلة على ذلك المركز النموذجي لتقنيات الثروة الحيوانية، الذي أنشأته الصين في موريتانيا، ونجح في زراعة ما يقرب من ٦٦٧ ألف متر

مربع من الأعلاف في منطقة تقع على أطراف الصحراء الكبرى، محولا أرضا قاحلة إلى واحة خضراء. أما المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا، الذي تم إنشاؤه في منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي بالصين عام ٢٠١٥، فقد تمخض منذ إنشائه عما يزيد على ١٣٠٠ إنجاز تقني متقدّم وملائم، وأثمر عن توقيع أكثر من مائة اتفاقية للتعاون العلمي والتقني، كما أسهم في تطبيق عدد من التقنيات الصينية في مصر والسعودية والإمارات وغيرها من الدول العربية، وهذه التقنيات مثل: الري الذكي الموفر للمياه، والزراعة الذكية، وتصنيع المنتجات الزراعية. يُذكر أن جريدة "الرؤية" العمانية قد نشرت مقالًا قالت فيه إن إنشاء منصات مثل: المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا والمركز الصيني العربي للتعاون في مجال الطاقة النظيفة والمركز الصيني– العربي الدولي لبحوث الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، قد شكّل شبكة لنقل التكنولوجيا وتحقيق التعاون، وهي شبكة تربط بين آلاف المؤسسات البحثية والشركات المبتكرة في الصين والدول العربية.

ــ **التعاون الرقمي في تطوّر مستمر.** يقوم الجانبان الصيني والعربي معًا باغتنام فرص التنمية الرقمية، والعمل على كافة الأصعدة لتعزيز التعاون في مجال البنية التحتية الرقمية وغيرها من المجالات الأخرى. فقد ساعدت شركة هواوي دولة الإمارات على إنشاء أول مستودع ذكي يعمل بتقنية الجيل الخامس، الأمر الذي أسهم بشكل فعّال في تعزيز التحوّل الرقمي لقطاع الخدمات اللوجيستية في الإمارات. وتحرص الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي على تعزيز التعاون مع الشركات الصينية مثل: هواوي و"سحابة علي بابا" وغيرهما من الشركات الأخرى، حيث يجري التعاون في مجالات متعددة، تشمل الحوسبة عالية الأداء ومنصات البيانات الضخمة، بما يساعد على رفع مستوى البنية التحتية الرقمية في المملكة. كان المتحدث باسم الهيئة، السيد ماجد الشهري، قد سبق وأن قال عن الصين إنها تتمتع بقدرات تقنية قوية في مجال الذكاء الاصطناعي، وإنها تُعد شريكًا مهمًا للسعودية في دفع تطوير الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي.

ــ **مجمعات الابتكار العلمي ترسخ أقدامها.** نجحت الصين بالتعاون مع السعودية والإمارات ومصر وسلطنة عمّان وغيرها من الدول العربية في إنشاء عدد من المجمعات الصناعية للعلوم والتكنولوجيا عالية المستوى، تستوفي بدقة متطلبات التعاون الابتكاري بين الصين والدول العربية، وتركّز على الاقتصاد الرقمي والطاقة الجديدة والأدوية الحيوية والتصنيع المتقدّم وغيرها من الصناعات الاستراتيجية الناشئة، الأمر الذي يوفّر للدول العربية منصة مهمة لتنمية قدراتها الابتكارية المحلية ودفع عملية الارتقاء الصناعي. تُعدّ مدينة محمد السادس طنجة– تيك مشروعا كبيرا للتعاون بين الصين والمغرب في مجال الطاقة الإنتاجية. ويقع هذا المشروع في مدينة طنجة الساحلية شمال المغرب، ويُقدّر إجمالي استثماراته بنحو ٥,١ مليار يورو. من المقرر أن يستوعب المشروع ما يزيد على ٢٠٠ شركة متعددة الجنسيات، وسيوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة، ونحو ٣٠٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة. في الوقت الحالي، انضمت إلى هذه المدينة ما يقرب من عشرين شركة صينية كبيرة تعمل في مجال الابتكار التكنولوجي، الأمر الذي أسفر عن تشكيل تكتّل صناعي قائم على الابتكار التكنولوجي. من بين هذه الشركات، كانت الشركة الصينية العملاقة "بي.تي.آر" المتخصصة في خامات بطاريات الليثيوم، قد قامت بالاستثمار في مشروع لتحقيق

إنتاج سنوي يبلغ ٥٠ ألف طن من مواد القطب الموجب و٦٠ ألف طن من مواد القطب السالب، ومن المتوقع أن يوفّر هذا الأمر أكثر من ١١٠٠ وظيفة عالية المهارة.

ـ التعاون الفضائي ينبض بالحيوية والنشاط. في ٣١ يناير ٢٠٢٦، تبادل الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون برقيات تهنئة بمناسبة إطلاق القمر الاصطناعي الجزائري للاستشعار عن بعد "ألسات-٣" بنجاح من مركز جيوتشيوان لإطلاق الأقمار الاصطناعي في الصين. وأشار شي جين بينغ إلى أن مشروع القمر الاصطناعي الجزائري للاستشعار عن بعد "ألسات-٣" يمثل تعاونًا ناجحًا جديدًا بين الجانبين الصيني والجزائري في مجال الفضاء بعد القمر الاصطناعي الجزائري للاتصالات "ألكوم سات-١"، وهو انعكاس هام للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين. وأعرب تبون عن أن الإطلاق الناجح للقمر الاصطناعي الجزائري للاستشعار عن بعد "ألسات-٣" يمثل إنجازًا ملموسًا جديدًا للتعاون الفضائي بين الجزائر والصين، ومحطة بارزة جديدة في مسيرة تطور العلاقات الثنائية، مما يساعد على توسيع آفاق التعاون. وأعرب الجانب الجزائري عن استعداده لمواصلة تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الجانب الصيني.

وتشكلت على أساس مركز بيدو الصيني العربي، الذي يُعد أول مركز خارجي لنظام بيدو الصيني للملاحة عبر الأقمار الصناعية، آلية تعاون ناضجة بين الجانبين، حيث تم تطبيق نظام بيدو في الدول العربية على نطاق واسع في مجالات مختلفة، مثل النقل والزراعة الذكية. إلى جانب هذا، يتعاون الجانبان في مجالات إطلاق الأقمار الصناعية وقياس المسار والتحكّم في المركبات الفضائية وتطبيقات الأقمار الصناعية وتبادل البيانات. تُعتبر مصر أول دولة عربية تعمل مع الصين في مجال التطوير المشترك للأقمار الصناعية، وذلك في إطار البناء المشترك لـ"الحزام والطريق"، كما قامت الأكاديمية الخامسة التابعة لشركة مجموعة علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية بإنشاء مركز لتجميع واختبار الأقمار الصناعية في مصر، لتصبح بذلك أول دولة في أفريقيا تمتلك القدرة على التجميع المتكامل للأقمار الصناعية. وبدعم من الجانب الصيني، تم بنجاح إطلاق القمر الصناعي "مصر سات ٢" في عام ٢٠٢٣. بعد دخوله المدار المخصص له، استطاع هذا القمر الصناعي أن يقدّم دعمًا تقنيًا قويًا لأعمال مثل مسح الموارد الطبيعية ورصد الكوارث الطبيعية وتقييمها، الأمر الذي أسهم بدوره في تعزيز قدرات مصر على إدارة الموارد الطبيعية ومواجهة الكوارث. كما نجحت الصين في إطلاق القمر الصناعي الجزائري الأول للاتصالات "ألكومسات-١"، والقمرين الصناعيين السعوديين (٥A،٥B)، والقمر الصناعي السوداني الأول المخصص للتجارب العلمية "سودان سات-١".

ثانيا: إطار موسع للتعاون في الاستثمار والمالية

أصبحت الصين والدول العربية جهات فاعلة رئيسية في عملية إصلاح النظام النقدي العالمي، وذلك بفضل ما تم اتخاذه في السنوات الأخيرة من تدابير استراتيجية، مثل محاولات إجراء مقاصة متعددة الأطراف في تجارة

النفط، والمشاركة في آليات التعاون المالي متعدّدة الأطراف. كما وفّرت الصين والدول العربية ضمانات وتسهيلات ملموسة لاقتصادها الحقيقي وللتجارة والاستثمار والتمويل، وذلك نتيجةً لما اتخذه الجانبان الصيني والعربي من إجراءات عملية مثل مواصلة تعزيز التعاون بالعملات المحلية وإجراء استثمارات استراتيجية، بذلك انتقل الجانبان الصيني والعربي من حالة "الجمال المنفرد" و"تألّق كل طرف على حدة" إلى حالة "الازدهار المشترك".

إن التعاون اعتمادًا على استخدام العملات المحلية يُعدّ بمثابة دعامة استراتيجية تعزز الاستقرار والأمن الماليين بين الصين والدول العربية، وترسّخ لعلاقة تعاونية طويلة الأمد. وكان بنك الشعب الصيني قد وقّع بالفعل اتفاقيات مقايضة العملات الثنائية مع البنوك المركزية في دول عربية مثل الإمارات والسعودية وقطر ومصر، وهي اتفاقيات سارية التنفيذ. وفي نوفمبر ٢٠٢٣، وقّع بنك الشعب الصيني مع البنك المركزي السعودي اتفاقية مقايضة العملات الثنائية، بقيمة ٥٠ مليار يوان صيني مقابل ٢٦ مليار سعودي[١]، وتبلغ مدة الاتفاقية ثلاث سنوات قابلة للتجديد. لقد أسهمت هذه الاتفاقية في تعزيز التعاون المالي بين الصين والسعودية، وتوسيع نطاق استخدام العملات المحلية وتيسير التجارة والاستثمار بين الجانبين.

يشهد التعاون بين الجانبين الصيني والعربي زخمًا إيجابيًا، حيث تتجسّد فيه "الجهود المتبادلة، والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك"، ويتّسع نطاق الاستثمار بشكل مطّرد، كما يمتد بصورة مستمرة إلى مجالات أوسع. في السنوات الأخيرة، ظهرت صناديق الثروة السيادية لدول مثل السعودية والإمارات والكويت ضمن قوائم المساهمين في عشرات الشركات الصينية المُدرجة في بورصتي شانغهاي وشنتشن (أسهم الفئة A)، وذلك في قطاعات مثل: البتروكيماويات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي والطاقة الجديدة.

في الوقت ذاته، تحرص الشركات الصينية على الاستثمار في الدول العربية، فقد قامت العديد من الشركات الصينية المعروفة مثل شركة البترول الوطنية الصينية والشركة الصينية للبتروكيماويات (سينوبك) بتنفيذ استثمارات مباشرة أو مشاريع تعاقدية في الكويت، شملت مجالات الطاقة والمالية والبنية التحتية. وفي مصر والإمارات والسعودية وغيرها من الدول العربية، قامت الشركة الصينية بالاستثمار في بناء عدد من المجمعات الصناعية، الأمر الذي أسهم في دعم جهود الدول العربية نحو تحقيق التنويع الاقتصادي. في عام ٢٠٠٨، أُنشئت منطقة تيدا السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر، التي استمرت، خلال السنوات الأخيرة، في جذب الشركات والمشاريع، لتتحوّل هذه المنطقة تدريجيًا إلى مشروع نموذجي يربط بين البناء المشترك لـ"مبادرة الحزام والطريق" ومشروع "الممر الاقتصادي لقناة السويس" بمصر. في هذا السياق، سبق وأن أشاد رئيس الوزراء المصري الأسبق عصام شرف بمنطقة تيدا، معتبرًا أن مثل هذه المناطق المُقامة لتحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري تمثّل في حد ذاتها مفتاحًا جوهريًا للصناعة والتجارة والترابط العالمي. وفي الوقت الحالي، تجري أعمال التوسعة في المنطقة بوتيرة مستقرة، حيث من المتوقع أن تتجاوز مساحتها الإجمالية ١٠ كيلومترات مربعة، مما يسهم في دفع عجلة التصنيع في مصر.

---

[١] وكالة أنباء شينخوا: "البنكان المركزيان الصيني والسعودي يوقعان اتفاقية مقايضة العملات الثنائية"

ثالثا: إطار متعدد الأوجه للتعاون في مجال الطاقة

تمتلك الدول العربية احتياطيا ثريا من النفط والغاز، فيما تُعدّ الصين واحدة من أكبر الدول المستهلكة للطاقة على مستوى العالم، ولهذا يتجلّى بقوة الطابع التكاملي في العلاقة التعاونية بين الجانبين الصيني والعربي في مجال الطاقة. لطالما كان التعاون بين الصين والدول العربية في قطاع الطاقة التقليدي، متميزًا بتاريخه العريق وأسسه الراسخة، وظل على الدوام بمثابة "حجر الزاوية" للتعاون بين الجانبين، ليشكّل نمطًا ناضجًا قائمًا على "الإمدادات المستقرة، والتنسيق العميق، والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك". على مر سنوات عديدة، واصل الجانبان الصيني والعربي تعميق التعاون بينهما في تجارة النفط والغاز، ويشهد حجم التجارة نموًا مطّردًا، كما تشهد أنماط التعاون تحسنًا بصورة مستمرة. لقد أضحت الدول العربية بالفعل مصدرًا رئيسيًا لإمدادات النفط الخام للصين، وظلت نسبة النفط الخام الذي تستورده الصين من الدول العربية إلى إجمالي واردات الصين من النفط ترتفع عامًا بعد عام، ويعمل الجانبان على ضمان استقرار وأمن إمدادات الطاقة اعتمادًا على آليات متعددة، مثل اتفاقيات توريد طويلة الأجل والتجارة الفورية.

وعلى ساحل البحر الأحمر بغرب السعودية، تنبض مدينة ينبع الصغيرة بالحيوية، حيث ينهمك موظفون في العمل بمصفاة ينبع (ياسرف). هذا المشروع النموذجي للتعاون في مجال الطاقة بين البلدين، الذي شهد عليه قادة الصين والسعودية معًا، يسهم في تحويل النموذج الاقتصادي السعودي وترقيته، ويعود بالنفع على التنمية المحورية وتحسين معيشة السكان، مُسطرًا قصة دافئة للتعاون والمنفعة المتبادلة بين الجانبين. وتعد مصفاة ينبع، التي تأسست بشكل مشترك كل من سينوبك الصينية وأرامكو السعودية، من المصافي الرائدة عالميًا، كما تمثل تطبيقا مهما لمبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية ٢٠٣٠. وتبلغ مساحة المشروع حوالي ٥,٢ مليون متر مربع، ويقع في المدينة الصناعية في ينبع بالمملكة، ويعتبر شركة معيارية مهمة في المنطقة، حيث أشاد به الجانب السعودي باعتباره "نموذجًا يحتذى به في مجال التكرير". وتعالج مصفاة ينبع ٤٣٠ ألف برميل يوميًا من النفط الخام الثقيل السعودي، وتقوم بإنتاج منتجات نفطية مكررة ومنتجات ذات قيمة مضافة عالية، لتزويد الأسواق العالمية. وفي أبريل ٢٠٢٥، وقعت سينوبك الصينية وأرامكو السعودية "اتفاقية تعاون لمشروع توسعة مصفاة ينبع". بعد دخوله مرحلة الإنتاج، سيعزز المشروع بشكل فعال القدرة على إنتاج المنتجات البتروكيماوية عالية الجودة، ويعزز التنويع الصناعي في السعودية، ويلبي احتياجات السوق العالمية.

في عام ٢٠١٣، دخلت شركة سينوبك للتنقيب والإنتاج الدولي المحدودة، بشكل رسمي، أسواق النفط والغاز في مرحلتي المنبع والوسط في مصر، بعد أن استحوذت على حصص استثمارية في مشروع "أباتشي مصر"، وأصبحت بذلك واحدةً من أكبر الجهات الأجنبية المنتجة للنفط الخام داخل مصر. مع حلول نهاية عام ٢٠٢٥، وصل إجمالي الحصة المستحقة لشركة سينوبك من مشروع إنتاج النفط والغاز في مصر، إلى ٧٦,٥٧ مليون مكافئ نفطي. منذ إتمام الصفقة، وشركة سينوبك حريصة على الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث نفّذت مجموعة من

المشاريع الخيرية، مثل: دعم تعليم الفتيات من الأسر الفقيرة، ورعاية الأيتام، وإقامة برامج تدريبية تنمي المهارات.

أسهمت تجارة الطاقة بين الجانبين الصيني والعربي في تحقيق استقرار الإيرادات المالية وفرص العمل في الدول العربية، ليس هذا فحسب، بل وحسّنت بشكل ملموس من المستوى المعيشي للسكان المحليين ورفاههم التنموي، وذلك من خلال إعادة توجيه الأرباح لتمويل مشروعات تحسين سبل معيشة المواطنين. فعلى سبيل المثال، تمتلك العراق خامس أكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم، وقد أظهر التعاون بين الصين والعراق في مجال الطاقة تطورًا نوعيًا وارتقاءً في المستوى بصورة مطّردة، لتصبح الصين أكبر مستورد للنفط الخام العراقي، وتكون الشركات الصينية هي المُنتجة لنحو نصف إجمالي الإنتاج النفطي في العراق. بموجب لوائح وزارة النفط العراقية، يتعيّن على الشركات النفطية الدولية العاملة في العراق تخصيص مبالغ مالية سنويًا لدعم مشروعات تحسين سبل معيشة المواطنين المحليين. في عام ٢٠٢٤، كان إجمالي ميزانية المساهمات الاجتماعية، المُقدمة من قبل الشركات المركزية الصينية للطاقة العاملة في العراق، قد وصل إلى نحو ٦٠ مليون دولار أمريكي، وهو ما ساعد بشكل فعّال على تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية والبنية التحتية وغيرها من الأمور المتّصلة بمعيشة السكان. من أمثلة ذلك، قيام شركة "تشن هوا" للنفط ببناء مدرسة "الأمل" في العاصمة بغداد، وبحلول نهاية عام ٢٠٢٥، كان قد حصل بالفعل ٥٤ طالبا من السكان المحليين على "منحة تشن هوا" لدراسة الماجستير والدكتوراة في جامعة جنوب غرب الصين للبترول، وقد عاد إلى العراق هذا العام أول دفعة من الخريجين للمشاركة في أعمال حقول النفط العراقية.

تستند الصين إلى ما تتمتع به من تميّز في تكنولوجيا وإنتاج وإدارة صناعة الطاقة الجديدة، لتساند بفاعلية الدول العربية في استغلال إمكاناتها لتطوير الطاقة المتجددة، إلى جانب ذلك، قام الجانبان الصيني والعربي بتنفيذ مجموعة من المشاريع الرائدة مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين. كما أن التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة قد اتسع نطاقه، فلم يعد مقتصرًا على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بل امتد ليشمل مجالات مثل: تخزين الطاقة، والهيدروجين، والطاقة الذكية، إلى جانب خطوط النقل فائقة الجهد.

رابعا: إطار أكثر توازنا للعلاقات الاقتصادية والتجارية متبادلة المنفعة

في السنوات الأخيرة، التزم الجانبان بمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، والتسامح والتعلّم المتبادل، والفوز المشترك. وعمل الجانبان على تعميق التعاون الشامل في المجال التجاري، الأمر الذي أثمر عن مجموعة من النتائج البارزة، التي لم تقتصر على توفير محرّك طويل الأمد لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الجانبين، بل وكانت هذه النتائج في حد ذاتها قوّة مهمة تدفع مسار العولمة الاقتصادية، وتدعّم نمو الاقتصاد العالمي.

ــ اتّساع نطاق التجارة بوتيرة مستقرة. يُعتبر الجانبان الصيني والعربي شريكين تجاريين مهمين لبعضهما البعض، حيث يقوم التعاون بينهما على أسس متينة، ويشهد زخمًا تنمويًا واعدًا، وقد أصبحت الصين الشريك

التجاري الأكبر لعدد من الدول العربية مثل السعودية والكويت، ويتّسع نطاق التجارة بين الجانبين الصيني والعربي بصورة مُطّردة، ليصبح ذلك بمثابة بصيص الأمل في ظل حالة التراجع التي تعيشها التجارة العالمية. يُذكر أن حجم التجارة الثنائية بين الصين والكويت قد ارتفع من ٢٢ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧١، أي حين تأسست العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ليصل إلى ١٨,٥٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٥، أي بزيادة تجاوزت ٨٠٠ ضعف. [١]

ــ **تحسّن مستمر في هيكل التجارة.** إن التعاون التجاري بين الجانبين الصيني والعربي قد استند طيلة الوقت إلى ما يتمتّع به الجانبان من موارد ومزايا صناعية، إلى جانب هذا، عمل الجانبان تدريجيًا على تنويع الهيكل التجاري، مما أفضى إلى تشكيل نموذج تعاوني قائم على: "التلبية المتبادلة للاحتياجات وتحقيق المنفعة المتبادلة وتمكين كل طرف للآخر"، الأمر الذي يدعم تحقيق "الربح للطرفين" و"الربح للجميع" للصين والدول العربية. إن الصادرات الصينية إلى الدول العربية تلبّي المتطلبات المتنوعة المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة المواطنين في الدول العربية، وهذه الصادرات مثل: المنتجات الميكانيكية والكهربائية والمركبات العاملة بالطاقة الجديدة والمنسوجات والملابس والمنتجات عالية التقنية. في المقابل، كان للصادرات العربية دور في إثراء المعروض بالسوق الصينية، حيث تضمّنت هذه الصادرات المنتجات المميّزة المشتقة من الزراعة، والمصنوعات اليدوية، والمنتجات الكيماوية. وأصبح هناك منتجات عربية مميّزة تحظى بشعبية كبيرة في السوق الصينية، مثل: البرتقال المصري، والروبيان الأبيض السعودي، وزيت الزيتون التونسي، والسمسم السوداني.

ــ **المنفعة المتبادلة تطرح ثمارًا وافرة.** في الوقت الراهن، لم يعد التعاون التجاري الصيني العربي مقتصرًا على النمط الأحادي لتجارة السلع، بل اندمج بعمق مع التعاون الصناعي، ليتشكّل نمط تكاملي مستقر، قائم على "الصناعة الصينية المتميزة + موارد الطاقة العربية + احتياجات السوق لدى الجانبين". وفي الكويت، تنتشر السلع والخدمات التقنية الصينية بكثرة في السوق المحلي، مشكّلة سلسلة من المنافع المتبادلة المتمثّلة في: تصدير الطاقة من الجانب الكويتي مقابل تصدير التصنيع والتكنولوجيا من الجانب الصيني. إن الأشياء التي "صنعت في الصين" تستحوذ على حصة مهمة في واردات الكويت من المعدّات الكهروميكانيكية، والأجهزة المنزلية، ومواد البناء، ومنتجات الصناعات الخفيفة، كما أن أنظمة البيع بالتجزئة في الكويت تعتمد على كم كبير من الأجهزة الكهربائية والإلكترونية التي توردها سلاسل التوريد الصينية. كان وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح قد صرّح بأن المملكة العربية السعودية والصين تمضيان قدمًا نحو تجاوز نطاق التعاون التقليدي في مجال الطاقة، ويعملان معًا على فتح مجالات جديدة، مثل: الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والخدمات اللوجيستية والتصنيع المتقدّم، وهما بذلك يكتبان فصلًا جديدًا في سجل العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

---

[١] صحيفة الشعب اليومية :" تعميق الصداقة والتعاون بين الصين والكويت أصبح خيارًا استراتيجيًا للبلدين" (مقال بقلم السفير)، ٢٢ مارس ٢٠٢٦، الطبعة الثالثة

خامسا: إطار أوسع للتبادلات الشعبية

ثمة مقولة تقول إن "العلاقات بين الدول قائمة على تقارب الشعوب، وتقارب الشعوب قائم على تفاهم القلوب". تتمتّع الصين والدول العربية بجذور تاريخية عميقة وخلفيات ثقافية فريدة، وتكتنز كل منهما حكمة وروافد حضارة تمتد لآلاف السنين. في مسيرة بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك في العصر الجديد، أولى الجانبان الصيني والعربي، على نحو دائم، أولوية قصوى للتبادلات الشعبية والتواصل الإنساني والثقافي، مما يسهم في دفع التعلم المتبادل بين الحضارات، وتقارب القلوب بين الشعوب، وقد أدى ذلك تدريجيًا إلى تشكيل نمط للتبادلات الإنسانية والثقافية يتّسم بقدر أكبر من العمق والشمولية، مما يضفي زخما قويا على التعاون الشامل بين الصين والدول العربية.

ـ **الحضارتان العريقتان تمضيان نحو بعضهما البعض، ويتواصل ترسيخ أسس تقارب القلوب بين الشعوب.** في السنوات الأخيرة، عمل الجانبان الصيني والعربي على تعزيز التفاهم والتقارب بينهما، استنادًا إلى الأسس الحضارية والخصائص الثقافية لكل منهما، واعتمادًا على المعارض الثقافية، والتنقيبات الأثرية المشتركة، والتبادلات السياحية. تُعدّ مصر، باعتبارها واحدة من أوائل الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة، نموذجًا بارزًا للتواصل الإنساني والثقافي بين الصين والدول العربية. كما كان التعاون العميق بين الصين ومصر في مجالات مثل التنقيب الأثري وحماية التراث الثقافي، قد جعل الحضارتين الصينية والمصرية العريقتين تلتقيان فتولّدان شرارات إبداعية جديدة. يشهد التواصل الإنساني والثقافي بين الصين والسعودية زخمًا متزايدًا، وفي مطلع عام ٢٠٢٥، أُقيم في السعودية لأول مرة "العام الثقافي الصيني السعودي"، ودشّن الجانبان مجموعة من الفاعليات والأنشطة المتنوعة في هذا الإطار، حيث أُقيمت في السعودية أنشطة ترويجية للتراث الثقافي غير المادي الخاص بالأقليات العرقية الصينية وثقافة الشاي، ونظّم المتحفان الوطنيان في الصين والسعودية معارض تدور حول الموضوعات ذات الصلة. وعلى المسرح السعودي، قدّمت دار الأوبرا الوطنية الصينية عرضًا لأوبرا "كارمن"، كما قدّم كورال المركز الوطني الصيني للفنون المسرحية عرضًا موسيقيًا. في المقابل، نظمت الهيئة السعودية للسياحة في شانغهاي فعالية تفاعلية غامرة استطاعت أن تجذب أعدادًا كبيرةً من الزوار لالتقاط الصور والمشاركة. إلى جانب مصر والسعودية، تشهد التبادلات الحضارية بين الصين والدول العربية الأخرى زخمًا متصاعدًا، ففي العامين الأخيرين، مضت في مسار متصاعد مشاريع مثل: "مشروع الترجمة المتبادلة لأمهات الكتب الصينية والعربية"، ومشروع "عبق الكتب على طريق الحرير"، حيث فاح عبق الكتاب الصيني في معارض الكتب بدول عربية مثل الإمارات والمغرب، الأمر الذي أسهم بدوره في تقليص المسافات الوجدانية بين الشعبين الصيني والعربي.

تدخل الثقافة الصينية اليوم إلى الدول العربية بأوجه أكثر تنوعًا، ففي عام ٢٠٢٥، استضافت قرية كتارا الثقافية، وهي المجمع الثقافي الأكبر في قطر، فعاليات مثل: معرض التبادل لفن الخط الصيني القطري، ومهرجان السينما الصينية الأول في قطر. وأُقيمت في الكويت وعمان ودول أخرى فعاليات "اليوم العالمي للغة الصينية"،

الأمر الذي أذكى حماسة شعوب دول الخليج للتعرّف على الثقافة الصينية. في صيف ٢٠٢٥، عُرض فيلم الرسوم المتحركة الصيني "نه تشا: الطفل الشيطاني يثير الفوضى في البحر" تباعًا في دول الخليج العربي. كان مالك نجر، وهو المخرج السعودي الشهير للرسوم المتحركة والقائم بإخراج النسخة العربية من هذا الفيلم، قد وصف الرسوم المتحركة الصينية بأنها تقدّم للعالم العناصر الثقافية الصينية بإنتاجها المتقن، وهي قادرة على إحداث أصداء واسعة تتخطى الحدود بين الدول.

ـ **تعليم اللغة الصينية يشهد ازدهارًا كبيرًا، ويتجلّى دور اللغة كجسر للتواصل.** إن اللغة ليست مجرد جسر يحقق التواصل، بل وهي أساس يرتكز عليه تقارب القلوب بين الشعوب. في السنوات الأخيرة، شهدت الدول العربية موجة تعلم اللغة الصينية، حيث واصلت انتشارها، وأضحت أحد أكثر مجالات التواصل الثقافي والإنساني حيويةً، الأمر الذي أرسى جسرًا لغويًا متينًا يدعم التعاون العميق بين الجانبين الصيني والعربي.

لقد قادت مصر قاطرة تدريس اللغة الصينية في العالم العربية، وهي واحدة من أكثر الدول تطورًا في هذا المجال. ففي عام ١٩٥٨، بدأت جامعة عين شمس تقديم برامج تعليمية لإعداد كوادر من المتخصصين في اللغة الصينية. وفي الوقت الحالي، يوجد في مصر ٣٤ جامعة تُدرس اللغة الصينية باعتبارها تخصص أساسي أو مقرر دراسي، وهي جامعات موزّعة على مختلف المدن الرئيسية، إلى جانب ذلك، يوجد أكثر من ٤٠ مدرسة، في المرحلتين المتوسطة والثانوية، تدرس اللغة الصينية كمادة اختيارية. بذلك، دخلت اللغة الصينية بشكل كامل في منظومة التعليم المصري، وأصبح هناك مسار تعليمي متكامل لإعداد كوادر ناطقة باللغة الصينية يبدأ من المرحلة الابتدائية ويصل إلى درجة الدكتوراة.

حقّق تعليم اللغة الصينية في المملكة العربية السعودية زخمًا متسارعًا، ليصبح أحد أبرز مظاهر التبادل والتعاون اللغوي بين الصين والدول العربية. توجد حاليًا في السعودية جامعتان تضمان معهدي كونفوشيوس، وأربع جامعات تدرّس تخصص اللغة الصينية. بعد تنظيم النسخة الأولى من مسابقة "جسر اللغة الصينية" لطلاب الجامعات في عام ٢٠٢٢، تحوّلت هذه المسابقة إلى منصة مهمة، من خلالها يقوم طلاب تخصص اللغة الصينية في الجامعات السعودية بعرض مهاراتهم وتبادل الخبرات، الأمر الذي أذكى حماسة الطلاب المحليون لتعلم اللغة الصينية. ومنذ عام ٢٠٢٤، أدرجت المملكة اللغة الصينية كمادة تعليمية في المناهج الخاصة بأكثر من مائة مدرسة حكومية (في المرحلة المتوسطة) منتشرة في كافة أنحاء البلاد، الأمر الذي لاقى اهتمامًا واسعًا من قبل وسائل الإعلام السعودية، وألهب جذوة "موجة تعلم اللغة الصينية".

إن تعليم اللغة الصينية في دول مثل تونس والإمارات والمغرب والكويت يتقدّم بخطى مستقرة، ليشكّل مشهدًا واعدًا يجسّد ما يحققه من توسّع وانتشار. وفي تونس، يبذل معهد كونفوشيوس بجامعة قرطاج، منذ مدة طويل، جهودًا حثيثةً في تعليم اللغة الصينية. ونظّم المعهد خلال عيد الربيع الصيني لعام ٢٠٢٦ حفلًا مميزًا يحمل بين طياته عناصر الثقافة الصينية، مثل: الفوانيس وملصقات عيد الربيع والأزياء التقليدية، لينقل بذلك أجواء السنة الصينية الجديدة، ويعزّز التبادل الثقافي بين الصين وتونس. كانت السيدة نادية المزوغي عقير، رئيسة جامعة قرطاج

قد سبق وأن قالت إن على مدار خمسين عاما، لم يكن نشر اللغة والثقافة الصينية النتيجة الوحيدة التي أثمر عنها تدريس اللغة الصينية في تونس، بل وأفضى أيضًا إلى وجود تبادل واسع وتفاعل عميق بين المجتمع التونسي واللغة والثقافة الصينيتين العريقتين.

ـ **السياحة العابرة تشهد ازدهارًا متواصلًا، وتنقلات الأفراد تسهم في تعزيز التفاهم بين الشعوب.** إن عامة الناس هم الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية التواصل الإنساني والثقافي، ووجود تعارف وصداقة بين الشعبين الصيني والعربي هو أمر في غاية الأهمية. لقد قامت الصين بالفعل بإعفاء جميع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي من تأشيرة الدخول إليها، وفي الأعوام الأخيرة، طبّقت دول عربية مثل المغرب والإمارات وقطر وتونس سياسة الإعفاء من التأشيرة للمواطنين الصينيين، مما سهّل بشكل كبيرة حركة السياحة وتنقّل الأفراد بين الجانبين الصيني والعربي، وأعطى دفعة قوية للتواصل الإنساني والثقافي وتقارب القلوب بين الشعبين.

يتطور التعاون السياحي بين الصين والدول العربية بوتيرة سريعة كما لو أنه تم الضغط على "زر التسارع"، حيث تزايدت أعداد السياح من الجانبين بصورة مطّردة، وأصبحت حركة التنقل أكثر يسرًا وسلاسةً. إن مصر دولة ذات حضارة عريقة، وهي تتبوأ مكانةً مهمةً وتتمتّع بتأثير واسع في العالم العربي، وتحظى بجاذبية كبيرة لدى المواطنين الصينيين. في عام ٢٠٢٥، استقبلت مصر ٣٦٠ ألف سائح صينيًا، وفي المقابل تزايد إقبال المصريين على زيارة الصين بصورة مطّردة، لتصبح العلاقة القائمة بين الشعبين الصيني والمصري، خاصةً الشباب، هي تجسيد حي لحالة "اقتراب كل طرف من الآخر، ومساندته في تحقيق النجاح"، كما أضحت الزيارات السياحية المتبادلة رافدًا مهمًا لتعزيز تقارب القلوب بين الشعوب.

الفصل الثاني:

الفرص والتحديات أمام تعميق التعاون الصيني العربي

إن الصين على الاستعداد للعمل مع الدول العربية لتعميق الثقة السياسية المتبادلة، ودفع التعاون متبادل المنفعة، وزيادة التبادلات الشعبية والثقافية، والوقوف إلى جانبها في مسار التحديث الخاص بكل دولة، وبناء مجتمع مستقبل مشترك صيني–عربي على مستوى أعلى.

—— شي جين بينغ يرسل التهاني إلى القمة الـ٣٤ لجامعة الدول العربية

شهدت العلاقات الصينية العربية قفزة نوعية في تطورها مع حلول العصر الجديد، لتقدّم نموذجًا يُحتذى به في تكاتف الدول النامية وتعاونها مع بعضها البعض. في الوقت الحالي، تتسارع التحوّلات العالمية غير المسبوقة منذ قرن، ويتباطأ نمو الاقتصاد العالمي، وتتصاعد النزعات الأحادية والحمائية التجارية، وتتفاقم المخاطر الجيوسياسية الإقليمية، من ثم يصبح الجانبان الصيني والعربي في أشد الحاجة، من أي وقت مضى، إلى تعزيز التكاتف والتضامن فيما بينهما، والعمل سويًا لمواجهة التحديات المشتركة. إن التعاون الصيني العربي لا يضخ زخمًا جديدًا في مسيرة التنمية لدى الطرفين فحسب، بل ويقدّم إسهامات إيجابية في دفع بناء اقتصاد عالمي منفتح، وإصلاح منظومة الحوكمة العالمية.

أولا: آفاق واسعة للتعاون الاقتصادي والتجاري العملي

ثمة تكامل كبير بين الصين والدول العربية من حيث هياكلها الاقتصادية، وهناك توافق عميق بينها من حيث استراتيجيتها التنموية. في ظل التنسيق الكامل بين مبادرة "الحزام والطريق" واستراتيجيات التنمية في الدول العربية، مثل: "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، و"رؤية مصر ٢٠٣٠"، و"رؤية نحن الإمارات ٢٠٣١"، وخطة إعادة الإعمار والتنمية في العراق، تتسع آفاق التعاون بين الجانبين الصيني والعربي في مجالات متعددة، مثل: تحوّل الطاقة، والاستثمار الصناعي، والابتكار التكنولوجي، والتعاون المالي.

智库报告--阿文版.indd 14 2026/4/29 上午9:17

ـ الشراكة التعاونية في مجال الطاقة تتحوّل من النمط التقليدي إلى الأخضر. في مواجهة الاتّجاه العالمي نحو تحوّل الطاقة، اختار الجانبان الصيني والعربي السير مع هذا الاتّجاه، واعتبار التعاون في مجال الطاقة الجديدة بمثابة قطب نمو جديد، لتتشكل تدريجيًا سمة تعاونية تتمثّل في :"تنمية متناغمة بين الطاقة التقليدية والجديدة، والتمكين المتبادل بين التقنيات والمشاريع". ففي الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على مستويات مرتفعة من تجارة النفط والغاز التقليدية، تتسارع بشكل ملحوظ وتيرة التعاون بين الجانبين الصيني والعربي في قطاعات مثل: إنتاج الهيدروجين والطاقة الشمسية الكهروضوئية. خلال الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي، تحدّث الجانب الصيني بوضوح عن بناء نمط تعاوني في مجال الطاقة يكون متعدد الأبعاد وأكثر تكامُلا وشمولية، وتعزيز التعاون الاستراتيجي في مجال النفط والغاز، والعمل المشترك على البحث والتطوير في مجال التقنيات الجديدة وإنتاج معداتها. كما يدعم الجانب الصيني مشاركة شركات الطاقة والمؤسسات المالية الصينية في مشروعات الطاقة المتجددة بالدول العربية التي تتجاوز قدرتها المركبة ثلاثة ملايين كيلوواط.

ـ التعاون في مجال الطاقة الإنتاجية يسهم في دفع مسيرة التصنيع بالدول العربية. في السنوات الأخيرة، أخذ التعاون بين الصين والدول العربية، في مجال الطاقة الإنتاجية، في التوسّع والازدياد، سواء من حيث نطاقه أو عمقه، حيث تقدّمت بخطى مستقرة الشراكات مع دول مثل مصر والجزائر في مجالات التصنيع ومرافق البنية التحتية مثل الكهرباء والاتصالات. تتصف احتياجات الدول العربية، فيما يتعلّق بإنشاء البنية التحتية، بأنها على درجة عالية من التكامل مع القدرات الإنتاجية للصين في هذا المجال، كما أن الخبرات التقنية والإدارية التي راكمتها الصين في مجالات البنية التحتية والطاقة والاقتصاد الرقمي، قد قدّمت دعمًا قويًا لجهود الدول العربية في تحقيق التحوّل الاقتصادي. في أبو ظبي، تم إنشاء المنطقة النموذجية الصينية الإماراتية للتعاون في مجال الطاقة الإنتاجية، وفي هذه المنطقة، انتهت بعض الشركات الصينية بالفعل من ترتيب وتجهيز أعمالها المتعلقة بإنتاج الطاقة.

ـ التعاون بين الصين والدول العربية في مجالي الابتكار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي يتمتّع بإمكانات هائلة. في عالمنا اليوم، وفي خضم التسارع المتلاحق للثورة العلمية والتكنولوجية والتحول الصناعي، يعمل الجانبان الصيني والعربي على اغتنام فرص التنمية. وخلال الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي، أشار الجانب الصيني إلى تشكيل نمط تعاوني قائم على الابتكار ويتميز بقدر أكبر من الحيوية، حيث سيعمل الجانبان على إنشاء عشرة مختبرات مشتركة في مجالات مثل: الصحة والحياة، والذكاء الاصطناعي، والتنمية الخضراء منخفضة الكربون، والزراعة الحديثة، والبيانات المكانية، هذا إلى جانب الاشتراك في إنشاء مركز لرصد الحطام الفضائي، ومركز للتعاون في تطوير تطبيقات نظام بيدو للملاحة عبر الأقمار الصناعية، وهو ما يُبشر بتحقيق نتائج واعدة. إلى جانب ذلك يشهد التعاون بين الصين والدول العربية تعميقا مستمرا، وذلك في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل: اتصالات الجيل الخامس، والأقمار الصناعية، والطاقة النووية. وغدت شركة صينية، مثل هواوي، شريكا رئيسيا للدول العربية في مجال اتصالات الجيل الخامس.

ثانيًا: إمكانات غير محدودة للتواصل الإنساني والثقافي والتبادل الحضاري

تتألّق الحضارتان الصينية والعربية سويًا، فتشعّ كل منهما بريقها نحو الأخرى، وتخلقان معًا حالة جميلة من تعايش الحضارات في إطار من الجمال المشترك والتسامح والتعلّم المتبادل. لكن في الوقت الحالي، ومع تسارع وتيرة التحوّلات العالمية غير المسبوقة منذ قرن، وفي مواجهة عالم يتّجه نحو مزيد من التعدّدية، يصبح المزيد من الحوار قادر على تقليل الصراع، وبالمزيد من التسامح، تقل الفجوات. وفي عالم تتشابك فيه التحوّلات والاضطرابات، تبرز الحاجة الملحة لتعزيز التفاعل الحضاري والعيش المشترك في تناغم، بين الصين والدول العربية في العصر الجديد، الأمر الذي يحمل دلالات في غاية الأهمية.

ـ **التعاون التعليمي من المتوقع أن يواصل تقدّمه.** لدى الدول العربية تطلّعات قوية لتعميق التواصل الإنساني والثقافي مع الصين، حيث تحرص دول مثل مصر والسعودية على تعزيز التعاون في مجالات تعليم اللغة الصينية والتعليم المهني. منذ عام ٢٠١٣، قامت الصين بتدريب نحو ٢٥ ألف شخص من مختلف التخصصات في الدول العربية، كما قدّمت ما يقرب من ١١ ألف منحة دراسية حكومية[١]، شملت مجالات متنوعة، مثل: الإدارة الاقتصادية، والرعاية الصحية، والهندسة والتكنولوجيا. وتواصل الجامعات في السعودية ومصر وغيرهما من الدول تعميق التعاون مع الجامعات الصينية، كما أن حركة التبادل الطلابي بين الجانبين آخذة في الاتّساع، بدورها تصبح الأسس الشعبية للعلاقات الودية بين الجانبين الصيني والعربي أكثر متانةً يومًا بعد يوم.

ـ **التعلّم والتفاعل الحضاري المتبادل يمضي نحو مزيد التعمّق.** نجح الجانبان الصيني والعربي في تنظيم إحدى عشرة ندوة عن حوار الحضارات، وفي هذه الندوات جرت مناقشات عميقة حول موضوعات مثل: التعايش المتناغم بين مختلف الحضارات، ومكافحة التطرّف، كما دعا فيها الجانبان الصيني والعربي إلى تعزيز الحوار الحضاري ورفض التمييز بين الحضارات، والحفاظ على تنوّع حضارات العالم. وفي إطار منتدى التعاون الصيني العربي، أنشأ الجانبان آليات لتحقيق التواصل الإنساني والثقافي، مثل: المنتدى الصيني العربي للإصلاح والتنمية، ومؤتمر الصداقة الصينية العربية، ومنتدى المرأة الصينية العربية، وبرنامج السفراء الشباب للصداقة الصينية العربية. فضلًا عن ذلك، يتسارع إنشاء منصات مثل: الرابطة الصينية العربية للمؤسسات الفكرية، واتّحاد الجامعات الصينية العربية، والمركز الصيني العربي لدراسات التعاون الثقافي والسياحي، الأمر الذي وفّر قنوات نظامية للتبادل أمام الباحثين والشباب والإعلاميين من الجانبين الصيني والعربي. تولّي الدول العربية عمومًا اهتمامًا كبيرًا باستخلاص الدروس المستفادة من التجربة التنموية الصينية، وقد أصبح تبادل الخبرات في مجال كيفية إدارة الدولة وتنظيم الشؤون السياسية عنصرًا مهمًا في عملية التعلّم المتبادل بين الحضارتين الصينية والعربية. تقوم الصين سنويًا بدعوة مائتي قائد من قادة الأحزاب من الدول العربية لزيارتها، مما يسهم في توطيد التفاهم

---

[١] شينخوا: "خطوات راسخة نحو دفع بناء مجتمع صيني عربي ذي مصير مشترك"

المتبادل والثقة السياسية.

ـ **التعاون السياحي يتحول إلى نقطة نمو جديدة.** وضعت مصر هدفًا طموحًا يتمثل في استضافة ثلاثين مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠، وأعربت وزارة السياحة والآثار المصرية مرارا عن تطلعها إلى أن يشكل السياح الصينيون محركا رئيسيا لنمو السياحة الوافدة إلى البلاد. ويهتم المغرب باستهداف السوق السياحي الصيني باعتباره مصدرا مهما للسائحين، معتمدًا في ذلك على موقعه الجغرافي الفريد المطلّ على سواحل المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، هذا إلى جانب ما يزخر به من موارد ثقافية وسياحية ثرية. والمدن السياحية في دول الخليج العربي مثل الإمارات والسعودية، تستمر في تكثيف جهود الترويج الموجّه نحو السوق الصيني، وتتخذ إجراءات تهدف إلى استقطاب السياح الصينيين، مثل تقديم خدمات باللغة الصينية، وإتاحة استخدام وسائل الدفع الميسرة وغيرها من الإجراءات. ويعمل الجانبان الصيني والعربي على تعجيل تطبيق إجراءات تسهيلية لاستخراج التأشيرات، وزيادة عدد الرحلات الجوية المباشرة، مع السعي خلال الخمس سنوات المقبلة إلى تحقيق تبادل سياحي بين الطرفين يُقدّر بعشرة ملايين زيارة متبادلة.

تقع الدول العربية عند ملتقى قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتتمتّع بتاريخ عريق وثقافة متنوعة، ويساورها شعور تلقائي بالقرب من الحضارة الصينية. مع التوسّع المستمر في نطاق حركة تبادل الأفراد بين الجانبين الصيني والعربي، والارتقاء المتواصل بمستويات التعليم، وتحسّن آليات الحوار الحضاري يومًا بعد يوم، أضحى التواصل الإنساني والثقافي يسير في مسار يتسم بمزيد من التنوّع والعمق والاستدامة، ليمنح بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك في العصر الجديد قوة روحية لا تنضب.

ثالثًا: آفاق رحبة للتعاون في معالجة القضايا الساخنة

تعاني منطقة الشرق الأوسط منذ أمد طويل من اضطرابات ناجمة عن النزاعات الجيوسياسية، ما يجعل تحقيق السلام والاستقرار مطلبًا ملحًا لدول المنطقة. تظل الصين دائمًا حاميةً للسلام، دافعةً لتحقيق الاستقرار، حيث تضطلع بالمسؤولية الملقاة على عاتقها كونها دولة كبرى، وتتبنى مفهومًا أمنيًا جديدًا قائم على الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وتعزّز الصين التواصل والتنسيق مع الدول العربية، وتتكاتف جهودها للدفع باتجاه التسوية السياسية للقضايا الساخنة، مما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

واصلت الصين دعمها الثابت للقضايا العربية العادلة، ومن ضمنها القضية الفلسطينية، إذ واظب الرئيس الصيني شي جين بينغ لسنوات متتالية على إرسال برقيات تهنئة إلى الاجتماع التذكاري للأمم المتّحدة بمناسبة "اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني"، وطرحت الصين بكل وضوح مبادئها الأربعة لحل القضية الفلسطينية، التي تقوم في جوهرها على الدفع بثبات نحو التسوية السياسية القائمة على "حل الدولتين". إن هذا الموقف الصيني قد

حظي بقبول واسع من قبل الدول العربية، مثل مصر والسعودية والأردن، التي تتطلع إلى تأدية الصين دور أكبر في الدفع نحو إيجاد حلول عادلة للقضية الفلسطينية. أما فيما يتعلّق بقضايا سوريا واليمن وليبيا، تلتزم الصين بالمسار الصحيح المتمثّل في التسوية السياسية، وتعمل على دفع المجتمع الدولي نحو احترام سيادة دول المنطقة وسلامة أراضيها، وترفض الصين تدخّل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية، مما جعلها تحظى بثقة واسعة لدى الدول العربية.

التنسيق الاستراتيجي بين الصين والدول العربية في إطار متعدّد الأطراف يتعمّق بصورة مستمرة، وتتحقق الحماية المشتركة لمصالح الدول النامية. في السنوات الأخيرة، انضمت دول مثل مصر والسعودية والإمارات، على التوالي، إلى آلية تعاون مجموعة البريكس، وانضمت كـ"شركاء حوار" في منظمة شانغهاي للتعاون، ليرتقي التعاون الاستراتيجي الصيني العربي، وينتقل من المستوى الثاني إلى المستويين الإقليمي ومتعدد الأطراف. لقد حافظ الجانبان الصيني والعربي على أن تكون بينهما إجراءات تنسيقية وثيقة، تتم في إطار الأمم المتّحدة، وويجري اتخاذها تجاه القضايا الساخنة مثل القضيتين الفلسطينية والسورية، والوضع في اليمن. ويعمل الجانبان الصيني والعربي على حماية مقاصد ومبادئ "ميثاق الأمم المتّحدة"، ومناهضة الأحادية وسياسات الهيمنة. وفي القضايا التي تمس المصالح الجوهرية لكل من الجانبين، ظلّت الدول العربية تقدّم، على مدار سنوات متعاقبة، دعمًا ثابتًا للصين في المسائل المتعلّقة بسيادتها وحقوقها، وذلك من خلال إلقاء بيانات مشتركة أو منفردة في المحافل متعددة الأطراف. منذ عام ٢٠٠٢، اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، بصورة متتالية، قرارات تجسّد صداقته مع الصين، ويثمن مراراً الجهود الدبلوماسية الصينية في دعم القضايا العربية، وإيجاد حلول سلمية للأزمات الإقليمية. إن هذه الثقة الاستراتيجية المتبادلة، القائمة على أساس الاحترام المتبادل في جعل الصين والدول العربية، تُعدّ قوةً محوريةً تحمي المصالح المشتركة للدول النامية، وتدفع النظام الدولي نحو مزيد من العدالة والإنصاف.

الفصل الثالث:

دفع بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك بوتيرة متسارعة

خلال القمة الصينية العربية الأولى، طرحت ثماني مبادرات تعاون رئيسية لدفع التعاون العملي بين الصين والدول العربية. وبعدها بأكثر من عام، بفضل الجهود المشتركة بين الجانبين، وقعت الصين والدول العربية وثائق تعاون بشأن التشارك في بناء "مبادرة الحزام والطريق"، شملت كافة المجالات. وأحرز التعاون بين الجانبين في مجالات البحث والتطوير التكنولوجي ونقل التكنولوجيا تقدما جديدا، كما ارتقى التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والطاقة إلى مستوى جديد، ويجري تنفيذ مشاريع نموذجية رائدة بالتوازي مع المشاريع "الصغيرة والجميلة" التي تخدم معيشة الشعب. ويتّجه التعاون في مجالات الأمن الغذائي، والابتكار الأخضر، والصحة العامة نحو التعمّق والتطبيق الفعلي على أرض الواقع، كما تعمل منصات التواصل الإنساني والثقافي بكفاءة وجودة عالية، وجنت "مبادرات التعاون الرئيسية الثماني" للتعاون العملي حصادا مهما في وقت مبكر. على هذا الأساس، يعتزم الجانب الصيني العمل مع الجانب العربي لبناء "الأطر الخمسة للتعاون"، مما يدفع بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك بوتيرة متسارعة.

ـ مقتطف من نص "الكلمة الرئيسية للرئيس شي جين بينغ في مراسم افتتاح الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي"

يصادف عام ٢٠٢٦ الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وهو أيضا عام انطلاق "الخطة الخمسية الخامسة عشرة" للصين، ما يعد توقيتا ملائما لمواصلة إنجازات الماضي وفتح آفاق جديدة للمستقبل. وبالنظر إلى المستقبل، سيعتمد الجانبان الصيني والعربي على دبلوماسية رؤساء الدول في رسم مسار التقدم، وتوطيد الثقة الإستراتيجية المتبادلة عبر التضامن والتآزر، وتوسيع نطاق التعاون العملي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وتعميق الحوار الحضاري من خلال الشمول والتعلم المتبادل، وتحقيق التخطيط المشترك للتنمية العالمية من خلال التنسيق الوثيق، مما يتيح استشرافا مشتركا لآفاق مشرقة لبناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك.

智库报告--阿文版.indd 19 2026/4/29 上午9:17

أولا: التضامن والتآزر من أجل بناء مستوى جديد من الثقة الإستراتيجية المتبادلة سوية

في مواجهة عالم يعيش حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، يصبح الاحترام المتبادل الطريق المؤدي إلى التعايش السلمي، وتتحول العدالة والإنصاف إلى ركيزة أساسية للأمن الدائم. فقد أفصحت الحكومة الصينية مرارا عن استعدادها للعمل مع الجانب العربي على استكشاف سبل لحل القضايا الساخنة، تضمن الحفاظ على العدالة والإنصاف وتحقيق الاستقرار الدائم والأمن الطويل الأمد، مع احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حق كل شعب في صنع اختياره بنفسه، واحترام الحقائق الموضوعية التي شكلها التاريخ.

ظلت العلاقات الصينية العربية قائمة على أساس متين من الثقة المتبادلة والدعم المتبادل. فعلى مدى فترة طويلة، تبادل الجانبان التفاهم والدعم بين بعضهما البعض في القضايا التي تمس المصالح الجوهرية والشواغل الكبرى لكل منهما، الأمر الذي أسهم في ترسيخ الثقة الإستراتيجية بينهما. واستشرافا للمستقبل، يصبح من الضروري على الطرفين العمل على تعزيز التنسيق والتعاون فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الساخنة وموضوعات الحوكمة العالمية، وتعظيم الاستفادة من آليات مثل القمة الصينية العربية، ومنتدى التعاون الصيني العربي، والمشاورات الإستراتيجية في مختلف المجالات، من أجل تحقيق مستوى أعلى من الثقة المتبادلة والتعاون المتبادل، بما يسهم في إضفاء مزيد من الاستقرار والإيجابية على عالم يسوده الاضطراب.

وفي الوقت ذاته، في منصات متعددة الأطراف مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ظلت الصين، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي، تناصر بكل ما أوتيت من قوة القضايا العادلة للدول العربية. وطالما تطلعت الدول العربية، على امتداد فترة طويلة، إلى اضطلاع الصين بدور أكبر في الشؤون الدولية، وذلك لما أبدته الصين من إخلاص في معالجة القضايا، وما تمسكت به من موقف محايد بعيد عن الانحياز، وما اتخذته من أسلوب للتعامل يتميز بعدم فرض شيء على الآخرين. إن هذه الأمور تجسد بالضبط الحكمة الفريدة التي تنطوي عليها الوساطة الصينية. وفي ظل توسيع عضوية مجموعة بريكس، يصبح من الضروري قيام الجانبين بتعزيز تنسيق السياسات بشأن قضايا الجنوب العالمي، وتكثيف الجهود الرامية إلى بناء نظام عالمي أكثر عدلا وعقلانية.

ثانيا: المساواة والمنفعة المتبادلة من أجل صياغة نمط جديد للتعاون العملي

في عالم يتسم بالاعتمادية المتبادلة، تلتزم الصين بمواصلة مواءمة إستراتيجيات التنمية مع الجانب العربي، ومواصلة دعم الركائز المحورية لمجالات مثل النفط والغاز والتجارة والبنية التحتية، والإسراع في تنمية محركات نمو جديدة مثل الذكاء الاصطناعي والاستثمار والتمويل والطاقة الجديدة، والسير معا على طريق الابتكار والتنمية الخضراء والازدهار.

ـ **إرساء آليات تنسيق وتعاون أكثر استقرارا.** فيما يتعلق بالتعاون في المشاريع، ينبغي الدفع نحو مأسسة عملية مواءمة الأنظمة، وتعزيز التواصل بشأن القوانين واللوائح وتقييم امتثال المشاريع، وبناء إطار شفاف للتمويل والاستثمار، وتعميق توطين التعاون التقني، والعمل على الارتقاء بنماذج التعاون لتنتقل من نموذج "مقاولة المشروع" إلى نموذج "رأس المال + التكنولوجيا + الكوادر البشرية + الحوكمة"، والاشتراك في بناء مراكز للبحث والتطوير ومعاهد تدريب، وتعزيز إدارة المخاطر الاستباقية، وإدراج مجموعة من العوامل في التصميم الأولي للمشروع مثل الجغرافيا السياسية ومعايير الأمن وامتثال البيانات، مما يرفع من قدرة المشروع على الصمود والتكيف.

ـ **العمل على رفع جودة التجارة الثنائية والارتقاء بها وتحسين الهيكل التجاري.** ففي مواجهة التحديات الشائعة مثل اختلال الهيكل التجاري، تواصل الصين تشجيع الشركات على استيراد المزيد من المنتجات غير النفطية، والمنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية، والمنتجات المصنعة الجاهزة من الدول العربية، مما يدفع التجارة الثنائية نحو مزيد من التوازن والاستدامة، ويجعل ثمار التعاون تعود بفائدة أكبر على المواطنين المحليين. على سبيل المثال، لا يزال حجم صادرات عدة دول، مثل مصر والمغرب، إلى الصين محدودا نسبيا، والقيمة المضافة لهذه الصادرات منخفضة. وفي ظل هذا الوضع، ذكرت الصين بكل وضوح أنها ستعمل على زيادة استيراد المنتجات الزراعية والصناعية عالية الجودة من هذه الدول، وتشجيع نموذج "التصنيع المشترك + التصدير إلى أسواق ثالثة"، ودعم إنشاء مراكز إنتاج إقليمية مثل منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري الصينية المصرية في السويس، والعمل على تحويل التعاون بين الجانبين من نمط "فائض تجاري لصالح طرف واحد فقط" إلى نمط "التكامل الصناعي بين الطرفين".

ـ **توسيع العمق الاستراتيجي للتعاون في مجال الطاقة وتعزيز تكامل سلاسل الإنتاج والتوريد.** فقد شكلت الصين مع دول مثل الكويت والإمارات وقطر، هيكل تعاون متنوع قائم على الطاقة، يمتد ليشمل قطاعات مثل التصنيع والمالية والاقتصاد الرقمي.

وفي منطقة شمال إفريقيا، أصبح المغرب يشكل نقطة ارتكاز مهمة للصين في توطين سلاسل صناعة التكنولوجيا الخضراء ومركبات الطاقة الجديدة. وبحلول عام ٢٠٢٥، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والمغرب ١٠ مليارات دولار أمريكي، ليحقق بذلك زيادة قدرها ٢,٢١ في المائة عن العام السابق. كما أن المضي قدما في تنفيذ مشاريع مثل مدينة "طنجة–تيك" ومنطقة صناعة مواد الطاقة الجديدة، يجسد المسار الذي يسلكه التعاون بين الجانبين، حيث يتحوّل من مجرّد تبادل تجاري بسيط إلى شراكة في مجال الطاقة الإنتاجية واندماج أعمق في سلاسل الصناعة.

ـ **العمل على إنشاء منصة جديدة للتعاون في مجالات الصناعة والاستثمار والمالية.** فالمغرب يسعى إلى ترسيخ مكانته بوصفه "منصة صناعية واستثمارية موثوقة وتنافسية"، ويعمل الجانبان الصيني والمغربي على تشجيع أوساط الأعمال والتجارة في البلدين على توسيع رقعة التعاون في مجالي التجارة والاستثمار، وتعزيز التنسيق في تنمية سلاسل الصناعة والإمداد، والحفاظ معا على نظام التجارة متعدد الأطراف، مما يضفي زخما جديدا على الشراكة الإستراتيجية بين الصين والمغرب، ويعطي دفعة جديدة لتطور العلاقات الصينية المغربية، والعلاقات

الصينية العربية.

أما في المجال المالي فيمكن للجانبين الصيني والعربي المضي قدما بخطوات مستقرة نحو بناء منصات تسوية بالعملات المحلية، ومنصات للتمويل والاستثمار، على أن يتم ذلك في إطار ضمان التحكّم في المخاطر. كما يمكن للتعاون المالي بين الجانبين انتهاج مسار تدريجي، مع التركيز على المجالات منخفضة الحساسية، وتعزيز الحوار الإستراتيجي والتعاون الاستثماري طويل الأجل بين صناديق الثروة السيادية.

ثالثا: الشمول والتعلم المتبادل من أجل كتابة فصل جديد في الحوار بين الحضارات

يرتكز استقرار العلاقات الصينية العربية واستدامتها على التفاعل والتعلم المتبادل بين الحضارتين الصينية والعربية اللتين شهدتا هذا النوع من التواصل الحضاري منذ زمن بعيد وضارب في القدم. وإن "الشمول والتعلم المتبادل" ليس عرضا يقدمه طرف واحد، بل هو تلاقٍ روحي بين طرفين يتجاوز حدود الزمان والمكان.

ــ **ترسيخ أواصر الصداقة على أساس الاحترام المتبادل.** تتجلى القيمة الفريدة للتواصل الإنساني والثقافي بين الجانبين الصيني والعربي في المعاملة المتكافئة والتعلم المتبادل، الأمر الذي أرسى نموذجًا للتعايش المتناغم بين الحضارات المختلفة. ويتطلع الجانبان إلى مواصلة ترسيخ أواصر الصداقة العميقة القائمة على الاحترام المتبادل، والعمل معًا على فتح آفاق واسعة للتعاون القائم على الفوز المشترك.

ــ **تعميق التعاون وبناء نموذج يحتذى به في التواصل الحضاري.** يشهد الحوار الحضاري الصيني العربي توسعا مستمرا سواء من حيث العمق أو الاتساع. فعلى سبيل المثال، قام الفريق الأثري الصيني بأعمال التنقيب في معبد مونتو بمجمع معابد الكرنك في مدينة الأقصر بمصر، كم تم دفع أعمال الترميم الرقمي في منطقة سقارة، مما عزز التكامل العميق بين البحث الأكاديمي والتكنولوجيا وتنمية الكوادر البشرية. وكان معرض الحضارة المصرية القديمة، الذي أُقيم في متحف شانغهاي، قد اجتذب ملايين الزوار. ومن ناحية أخرى، يعد الشاي جسرا للتواصل بين الصين والعالم، وقد أصبحت الصين بالفعل المصدر الأكبر لواردات الشاي إلى المغرب، حيث يعد "الالتقاء في جلسة شاي" تقليدا ثقافيا مشتركا بين البلدين، الأمر الذي يسهم في تعميق التفاهم والروابط الوجدانية بينهما.

ــ **توسيع التعاون الثقافي وفتح آفاق نحو مستقبل رحب.** يمكن للجانبين مواصلة توسيع رقعة التعاون، ليكثف تركيزه على مجالات، مثل حماية الآثار، والأركيولوجيا البحرية، والترشيح المشترك لتسجيل التراث الثقافي، وصناعات الثقافة الرقمية، والابتكار وريادة الأعمال لدى الشباب، وغيرها من الأمور التي ترسخ قاعدة الدعم الشعبي. كما أنه في ظل العصر الرقمي، أصبح من الضروري تعزيز التعاون الإعلامي والحوار بين مراكز الفكر، والارتقاء بمستوى الثقة في الخطاب والثقة المعرفية المتبادلة، والحد من سوء الفهم والتحيّز.

رابعا: تنسيق وثيق واستحداث بُعد جديد للحوكمة العالمية

يتفاقم بشكل متواصل عجز الحوكمة وعجز الثقة وعجز السلام وعجز التنمية، ما يستلزم تمسّك الجانبين الصيني والعربي بمبادئ التشاور، والبناء المشترك، وتقاسم المنافع، كما يستلزم الأمر مواصلة العمل على تحسين نظام الحوكمة العالمية. يمكن للجانبين الدعوة معا إلى عالم متعدد الأقطاب يتّسم بالمساواة والنظام، وإلى عولمة اقتصادية شاملة ومفيدة للجميع، الأمر الذي يسهم بدوره في بناء نموذج يُحتذى به لتعاون بلدان الجنوب العالمي في إطار الحوكمة العالمية.

ـ **تعزيز المواءمة العميقة بين استراتيجيات التنمية.** صرح وزير الخارجية الصيني وانغ يي في ديسمبر ٢٠٢٥ عقب زيارته إلى كل من الإمارات والسعودية والأردن، بأن الإنجازات الهائلة التي حققتها الصين في مسيرتها التنموية، كانت محط إشادة وتقدير الدول الثلاث التي زارها ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن هذه الدول قد أعربت عن ثقتها في الاقتصاد الصيني، واهتمامها بالفرص الصينية، وتطلعها إلى تعميق التعاون الشامل مع الصين. وقد أظهر قادة الدول الثلاث اهتمامهم الكبير بالخطة الخمسية الخامسة عشرة للصين، كما أبدوا تأييدهم للإشارة القوية التي تجسدها مقترحات هذه الخطة والمتمثلة في التمسك بالانفتاح والتعاون، وتعزيز المنفعة المتبادلة والفوز المشترك. ستواصل الصين توفير أكثر عناصر اليقين قيمة وندرة في عالم تسوده الاضطرابات، وذلك اعتمادا على ما تتمتّع به من سياسات وطنية راسخة ونمو اقتصادي مطرد وتوقعات تنموية مستقرة، وسوف يسهم ذلك في خلق المزيد من العوائد المستدامة التي تصب في صالح تنمية ونهضة الدول العربية.

تمثل الدول العربية جزءا مهما من دول الجنوب العالمي، وهي تعمل على تعجيل التحوّل نحو التنويع الاقتصادي، في المقابل يعمل الجانب الصيني على تعزيز موائمة الخطة الخمسية الخامسة عشرة مع خطط التنمية في دول الشرق الأوسط، وترسيخ التعاون العملي التقليدي، وتعميق التعاون في المجالات الناشئة، وتوسيع رقعة التعاون في المجالات المستقبلية المتطورة، ودفع الارتقاء النوعي في بناء "الأطر الخمسة للتعاون"، ومواصلة العمل مع الجانب العربي كأصدقاء حقيقيين وشركاء جديرين بالثقة، يمكن الوثوق بهم والاعتماد عليهم في مسيرة التحديث.

ـ **بناء علاقات شراكة عالية الجودة.** تستند العلاقات الصينية العربية في جوهرها إلى تراكم طويل من الثقة السياسية والدعم المتبادلين. ومن الأمثلة على ذلك، الشراكة الإستراتيجية بين الصين والمغرب، التي تحل في عام ٢٠٢٦ الذكرى العاشرة على إقامتها، حيث سيواصل البلدان "تقاسم فرص التنمية، والحفاظ على السلام العالمي، ودفع بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك"، وهذا يعني أن تعاونهما الوثيق قد تجاوز النطاق الثنائي، ليدخل بُعدًا جديدًا من التنسيق بشأن الحوكمة العالمية. وتتجسّد خصوصية التعاون بين الجانبين في "التقارب الإستراتيجي لرؤى التنمية"، حيث تتوافق الخطة الخمسية الخامسة عشرة مع رؤية المغرب التنموية بصورة كبيرة، وهو الأمر الذي يفضي إلى "فتح آفاق واسعة لتنفيذ مشروعات مشتركة كبرى". إن التعاون بين الجانبين قد دخل بالفعل مرحلة الاندماج العميق، التي تتميز بمواءمة إستراتيجيات التنمية، والاندماج المتبادل بين سلاسل الإنتاج

والتوريد، والتوسع المشترك في أسواق الدول الثالثة.

ـ **تقاسم فرص التحديث الصيني النمط.** نصت "الخطة الخمسية الخامسة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية" على ضرورة "التمسك بالانفتاح والتعاون، والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، والتوسع المطرد في الانفتاح المؤسسي، وبناء نظام اقتصادي جديد أكثر انفتاحا وعلى مستوى أعلى، ودفع التنمية عالية الجودة للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق، وتوسيع الدورة الدولية، وتعزيز الإصلاح والتنمية بواسطة الانفتاح، والدعوة إلى تعددية قطبية عالمية تتسم بالمساواة والنظام وإلى عولمة اقتصادية شاملة ومفيدة للجميع ومنصفة، وتقاسم الفرص وتحقيق التنمية المشتركة مع جميع دول العالم". ولم يعتمد تطور الصين يوما على تشكيل "الدوائر الصغيرة" المغلقة والإقصائية، وإنما تحقق من خلال توسيع رقعة الانفتاح رفيع المستوى على العالم الخارجي وتقاسم الفرص مع مختلف دول العالم. وتحت مظلة "الأطر الخمسة للتعاون"، يواصل الجانبان الصيني والعربي تعميق الثقة السياسية المتبادلة، وتعزيز مواءمة السياسات، والعمل على الارتقاء بجودة وكفاءة التعاون العملي في مختلف المجالات، وتقاسم فرص التحديث الصيني النمط، والمضي جنبا إلى جنب لدفع مسيرة التحديث الخاصة بكل منهما، ومن ثم تصبح آفاق التعاون بين الجانبين واسعة ومبشرة بإمكانيات هائلة.

الخاتمة

تضرب العلاقات بين الصين والدول العربية بجذورها في أعماق التاريخ. فعلى امتداد طريقي الحرير البري والبحري، الذي ربط بين الشرق والغرب على مدار آلاف السنين، أرسى الجانبان الصيني والعربي، من خلال أسفارهما بالقوافل والسفن، أساسا متينا من العلاقات القائمة على المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وتركا بصمات ملهمة في مسيرة التبادل الحضاري بينهما.

ومنذ انعقاد القمة الصينية العربية الأولى، يتمسك الجانبان الصيني والعربي بالتعامل مع العلاقات بينهما من منظور إستراتيجي بعيد المدى، ليحرز التعاون بينهما سلسلة من الإنجازات البارزة والنوعية في مختلف المجالات، ويحقق تطورا هائلا في العلاقات الصينية العربية يتمثل في إنشاء الآليات واتساع نطاق التعاون وعمق ممارسته.

وفي عالم اليوم، تتفاقم الأحادية والحمائية والصراعات الجيوسياسية، ما يفرض على السلام والتنمية في الدول العربية مواجهة بيئة داخلية وخارجية أكثر تعقيدا. وفي خضم التسارع المتزايد للتغيرات الكبرى غير المسبوقة منذ قرن، تتحمل كل من الصين والدول العربية مهمة تاريخية تتمثل في العمل على تحقيق النهضة لشعوبها وتسريع وتيرة بناء الدولة. وإن تعزيز الثقة الإستراتيجية المتبادلة، وتعميق التعاون القائم على المنفعة المتبادلة، وبناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك على مستوى أعلى، ليس فقط خيارا حتميا لتطور العلاقات الثنائية، بل وهو أيضا تجسيد حي للتعمق المستمر الذي يشهده التعاون بين بلدان جنوب – جنوب، وسيسهم حتما في دفع الجهود الرامية إلى بناء نظام دولي يتسم بمزيد من العدالة والإنصاف.

وفي الوقت الحالي، تعيش العلاقات الصينية العربية أفضل مراحلها التاريخية، بعد أن مرت بسلسلة من المراحل، فمن العمل بخطى ثابتة على تحقيق البناء المشترك عالي الجودة لمبادرة الحزام والطريق، وتعزيز التكامل الصناعي من خلال تحسين الربط البيني وإقامة المشاريع لتحسين مستوى معيشة الشعوب، إلى التمسك بنهج دفع السلام ودعم الحوار بشأن القضايا الإقليمية الساخنة، وتشجيع التشاور والتفاوض، والدعوة إلى العدالة والإنصاف في المحافل متعددة الأطراف، والعمل على التسوية السياسية؛ وصولا إلى إثراء آليات التعاون والتواصل الإنساني والثقافي من خلال اتخاذ المعارض جسور للتواصل، واعتبار الكتب وسائط للتقارب، والنظر إلى الثقافة باعتبارها قنوات للتفاعل، لتصاغ بذلك سيمفونية رائعة من التعلم المتبادل بين الحضارات. يستمر التعاون الصيني العربي في تحويل قوى التنمية ورؤى السلام إلى دعائم واقعية ومستدامة، ليُرسي بذلك نموذجا تحتذي به الدول النامية فيما يتعلق بالتكاتف والتضامن والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك.

انطلاقا من نقطة تاريخية جديدة، وفي مواجهة أوضاع دولية حافلة بالتغيرات والتحديات، تظل الصين صديقا ورفيقا للدول العربية جديرا بالثقة والاعتماد عليه، وستقف الصين بحزم إلى جانب الدول العربية في قضاياها

智库报告--阿文版.indd 25 2026/4/29 上午9:17

العادلة. واستشرافا للمستقبل، سيستمر الجانبان الصيني والعربي في تعميق الثقة السياسية المتبادلة، ودفع التعاون القائم على المنفعة المشتركة، وإثراء التواصل الإنساني والثقافي، والمضي قدما جنبا إلى جنب على مسار التحديث الخاص بكل منهما، ودفع بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك لينتقل بصورة متواصلة إلى مستويات أعلى، ما يمنح العالم المزيد من اليقين والطاقة الإيجابية، ويسهم بقوّة في الدفع نحو بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.